كلمة العدد:

فكّر العرب - على غرار سائر الأمم ذات الحضارة العريقة التي اعتنت بتراثها وبمقومات وجودها بما فيها اللغة- منذ بداية القرن الماضي في ضرورة بناء معجم تاريخي للغتهم بغاية تسجيل تراث يمتد إلى ثمانية عشر قرنا، يعدّ الضامن الأكبر للحفاظ على الهوية.

وإذا كان التصنيف المعجمي عريقا نشأ بنشوء الحضارات الإنسانية فإن الدراسة النظرية لقضايا المعجمية والقاموسية حديثة النشأة على غرار ما هو واقع في الترجمة والمصطلحية والتواصل بين الممارسة والتنظير، ومع ذلك فالحاجة ماسة إلى المزيد من الاهتمام بقضايا مقدمات المعاجم والقواميس وتقييس المنهجيات الواجب العمل بمبادئها في التصنيف المعجمي.

لا شك أن تطور الدراسات اللسانية الحديثة وازدهار الصناعة المعجمية في العقود الأخيرة أسهم في الإحساس بعمق الفجوة المُعاينة في الثقافة العربية الإسلامية، إذ يشكل النزوع نحو تصنيف المعجم التاريخي بلغات العالم المتقدم شكلا من أشكال الرقي الحضاري وترجمة لتطور المعجمية بضوابطها العلمية وازدهار الصناعة المعجمية في إجراءاتها المنهجية والتقنية.

إن الحرص على تنمية اللغة العربية المهددة في كيانها بشعارات العولمة والأنموذج الثقافي الأوحد رهين برقيّ معاجمها وقواميسها لتبزّ نظيراتها باللغات الأجنبية في مستوى الشمولية ودقة التصنيف جمعا ووضعا وتقييسا.

ومما يستوجب مراعاته في كل مشروع يهدف إلى سدّ هذا الخلل بالشروع في بناء معجم تاريخي شامل لهذه اللغة: اعتبار تميّز العربية بخاصيتين متقابلتين: ثبات أنساقها النحوية والصرفية، وقابليتها لتطوير أرصدتها المعجمية والمصطلحية بما تتوفر عليه من آليات التوليد الصرفي والاشتقاقي والدلالي وقدرة على تطويع الدخيل ليتلاءم مع خصائص العربية.

لكن عن أيّ عربية نتحدث؟

تعددت تسميات العربية المتداولة حديثا بالكتابات العلمية والأدبية والمسمى واحد عند أغلب مستعمليها، فمنها: 1- اللغة العربية الفصحى القديمة، 2- اللغة العربية الفصحى، 3- العربية الفصحى المعاصرة، 4- العربية المعيار، 5- العربية المعاصرة، 6-العربية الحديثة المعاصرة المكتوبة، 7- العربية القرآنية، 8- العربية التقليدية، 9- العربية الكلاسيكية[1]، ولا شكّ أن اللغة العربية التي ندعو إلى تعميمها بمنابر العلم والإعلام هي الفصحى المعاصرة التي تستمدّ رصيدها الأساس من القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف القابلة للتطور بتطور العلوم والفنون والتقنيات.

---

[1]- مازن الوعر (1987): نحو نظرية لسانية عربية حديثة للتراكيب الأساسية في اللغة العربية- دار طلاس، دمشق ،صص: 75- 87.

إن إنجاز المعجم التاريخي للغة العربية ضرورة حضارية لا سيما أن الدواعي التي دعت ابن منظور إلى تصنيف قاموسه الكبير: "لسان العرب" لا زالت هي نفس الدواعي بل تأكّد أن الوضع ازداد استفحالا وخطورة. يذكر ابن منظور في هذا الصدد (ت 711 هـ/1311م) في هذا الصدد ما عاينه "من اختلاف الألسنة والألوان، حتى لقد أصبح اللحنُ في الكلام يُعدّ لحنا مردوداً، وصار النطق بالعربية من المعايب معدوداً، وتنافس الناسُ في تصانيف الترجُمانات في اللغة الأعجمية، وتفاصحوا في غير اللغة العربية". [1]

اللغة العربية هي سبيل توحّد الأوطان العربية، والراجح أنّ تنوّع أشكال التواصل والتخاطب بالتعدد اللهجي في الحياة العامة ووسائل الإعلام بل وفي المنابر العلمية هو العامل الذي ينخر هذا التوحد ويؤخر تحقيقه.

الواقع أن إحساس العرب بضرورة تصنيف الديوان الكبير للغة العربية لم يأت متأخرا إذا علمنا أن الأنجليز وضعوا أسس هذا المشروع عام 1857م، وأن الألمان ~ من خلال جهود الأخوين "غريم"~ شرعوا في تصنيف هذا الديوان منذ سنة 1838 م بغرض توحيد اللهجات الجرمانية في لغة موحدة، غير أن تردّي واقع اللغة العربية أو بالأحرى قصور أهلها عن رعايتها يتمثل في تمكن الأنجليز من الانتهاء من تصنيف ديوان لغتهم الكبير سنة 1928م، ونجاح الأخوين الألمانيين في إصدار الصيغة الأولى من المعجم سنة 1854 إلى أن انتهى العمل منه سنة 1961 (في اثنين وثلاثين مجلدا) بفضل تكملة الأخلاف الغيورين على المشروع، بينما لا زال العرب يقدمون خطوة ويؤخرون أخرى في مسلسل التخطيط لإنجاز هذا المشروع الكبير وتحقيقه ووضعه رهن إشارة الجمهور . ولما كانت الحاجة هي التي تدفع علماء أمة إلى بناء المعجم التاريخي للغتهم عاينًا إنجاز اليهود لمعجمين تاريخيين منذ بداية القرن العشرين نظرا لما يشكله هذا الإنجاز من دعم للمشروع الصهيوني في إثبات كيانه وتبرير احتلاله لأرض فلسطين.

يكفي الغيورين على لغة الضاد حافزا ~إذا لم يكن ما ذكرناه سلفا مقنعا بما فيه الكفاية للتشمير عن السواعد وتوفير الطاقات البشرية والمادية للإسراع بتحقيق هذا الحلم الكبير~ أن نذكّرهم بأن المستشرق الهولندي "دوزي" (Dozy) (1820-1883م) تنبّه إلى أهمية هذا المشروع في اللغة العربية قبل وضع الأنجليز اللبنات الأساسية لمعجم أكسفورد بأزيد من عقد من الزمن، إذ قدّم أواسط القرن التاسع عشر (بين 1843 و1845) تحديدا لمواصفات هذا المشروع وغاياته، فهو معجم يكشف عن المعاني الدقيقة لأي لفظ من ألفاظ العربية في أصل استعماله ويعرض مختلف الدلالات التي ترتبط به بالاستناد إلى الشواهد والنصوص، ويوضح مقاصد مصطلحات العلوم والفنون أينما استعملت بمناطق الامبراطورية الشاسعة التي امتدّت إلى ما بين بلاد الهند وتخوم بلاد الفرنجة[2]. إنه مشروع ضخم يحتاج إلى تجنيد حشد من المتطوعين وتوفير دعم مادي لا ينضب الأمر الذي استعصى تحقيقه من لدن عرب في القرنين الماضيين ما دفع المستشرق الألماني "فيشر" (Fischer) (1865-1948) إلى تحقيق مرحلة من مراحله تتوقف عند عصور الاحتجاج بالكلام الفصيح لو لم تحل ظروف الحرب العالمية الثانية دون إتمام عمله، ودفع أيضا المستشرق

1- ابن منظور، لسان العرب، القاهرة (د ـ ت)، المقدمة، ص: 12_13.

2 - Dozy (Reinhart), Dictionnaire détaillé des noms des vêtements chez les arabes. Amster dans 1843-1845, pp : V- VI.

الفرنسي "لوي ماسينيون" (Louis Massignon) (1883-1962م) إلى محاولة تحقيق الجزء المتعلق منه بالاصطلاحات الصوفية.
لا شكّ أنّ الأهداف التي أشار إليها "دوزي" (أعلاه) مضمّنة باصطلاح: "معجم"، المتداول للإحالة إلى الكتاب المفسّر لدلالات ألفاظ اللغة، واسهام هذا التأليف في إزالة الالتباس عن وحدات اللغة وبعض تراكيبها، كما سميت حروف المعجم كذلك لإسهام التنقيط الموجود بكثير منها في رفع الإبهام عنها.
إن نشدان بناء المعجم التاريخي الشامل للغة العربية لا يجب في حال عدم توفر لبناته الأساسية أن يمنع محاولات تصنيف معاجم تاريخية للغة تشكل مرحلة ومحطة أولية نحو بلوغ هذا الهدف، ذلك أن الإحاطة هدف مثالي لا يتحقق سوى بتراكم المحاولات التي يجب أن تخضع لتحيين مستمر بغية بلوغ هذا المبتغى. كما أن المرء لا يسعه سوى الاستبشار بانطلاق الشروع في بناء معجم تاريخي ثان للغة العربية بالشارقة في وقت لم ينته بعد بناة المشروع الأول بالدوحة من عملهم. لأن تعدد المحاولات في هذا السياق سيسهم في ترسيخ ثقافة معجمية عربية تستحضر الأبعاد التعاقبية والتأثيلية والتوثيقية في الصناعة المعجمية.
اعتنى نظار الفكر العربي الإسلامي باللغة العربية منذ القرن الأول للهجرة بما كانت تمثل العربية للعرب والمسلمين من أهمية من حيث تعبيرها عن الهوية والانتماء لحضارة تستند إلى مضامين الكتاب العزيز والأثر الشريف، من هذا المنطلق حرص اللغويون على تدوين رصيد العربية منذ ذلك العصر بالاستناد إلى منهجيات متعددة، فتعددت المتون اللغوية ومن ضمنها المعاجم والقواميس وكتب الاصطلاح وتباينت مناهج تصنيفها وتبويبها.
فأول مظاهر تطور التأليف المعجمي العربي: التصنيف في تفسير غريب مفردات القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف والشعر القديم، ثم الحرص على جمع رصيد هائل من مفردات العربية من أفواه الأعراب الخلص غير المختلطين بالأجانب إلى تدوين هذا الرصيد في رسائل موضوعات ثم في تآليف تهتم بمجمل الرصيد اللغوي الفصيح المستعمل (بل المستعمل والمهمل كما يتبين من مجهود الخليل في "كتاب العين")، مع ضرورة الإشارة إلى الحركة المعجمية التي اهتمت بالاصطلاحات المتداولة لدى طوائف الفقهاء والعلماء واللغويين والصيادلة والمتصوفة، وقد شكلت هاته التآليف تراثا ضخما قبل اهتمام المستشرقين في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين بالتصنيف المعجمي (من أمثال "دوزي" (Dozy) الهولندي (1820-1883) و"فيشر" (Fischer) الألماني (1865- 1948) و"لين" (Lane) البريطاني (1801-1876))، وهي أعمال أسهمت في تطوير المعجمية العربية بما تميزت به من براعة في التحقيق والفهرسة وجودة الترتيب، فشكّلت حافزا لرواد عصر النهضة العربية (من أمثال "البستاني" (ت1883 م) و"الشدياق" (ت1887م) و"الشرتوني" (ت 1912م) و"المعلوف" (ت 1946م)) للاستمرار في تحقيق المعاجم والقواميس التراثية والإسهام في تصنيف معاجم حديثة تحاول جاهدة نبذ أجواء المضارب والخيام الطاغية بالمعاجم القديمة التي لم تعد سائدة، وأن تفتح المجال لولوج رصيد من ألفاظ منجزات الحضارة المعاصرة إلى متن المعجم الحديث.
إن الإحاطة بمجموع مفردات اللغة العربية والتأريخ لاستعمالاتها أولا بأول عمل يحتاج إلى جهود مكثفة، فلا "محيط" الصاحب بن عباد (ت 385هـ)، و لا "محكم" ابن سيده

(398 هـ)، ولا "عُباب" الصاغاني (ت 650 هـ) بلغ هاته الغاية التي يرمي إلى تحقيقها بُناة المعجم التاريخي للغة العربية. كما بذل المحدثون جهودا لا يُستهان بها في مجال الصناعة المعجمية، غير أن هذه الجهود لم تُكلّل ببناء مشروع الأمة، فلم تستطع معاجم المجامع اللغوية ومكتب تنسيق التعريب ولا تلك القواميس التي صنفها الأفراد بلبنان والعراق والشام وأرض الكنانة والغرب الإسلامي من تدارك هذا الخلل.

إن النجاح في تصنيف المعجم التاريخي بأداء فني ومعلوماتي ملائم سيعدّ مكسبا للثقافة العربية الإسلامية في توفير مرجع تثقيفي يمثل ذخيرة واقعية غير متخيلة بإمكان كل قارئ أن يتصفحها ويستثمر معطياتها، وستكون أداة مثلى لمواجهة رهانات المستقبل.

يتسلح بناة المعجم التاريخي لأي لغة من اللغات الطبيعية (ومن ضمنها العربية في مشروعي الدوحة والشارقة) بمبادئ اللسانيات التاريخية لتتبع تاريخ ظهور الألفاظ وبمبادئ اللسانيات المقارنة لاهتمامهم بكيفية ظهور الألفاظ في لغات تنتمي إلى أسرة واحدة أو في لغات من أسر مختلفة في حال الاقتراض كما يستثمرون مبادئ علم التأثيل (الإيتيمولوجيا) لرصد مختلف التغيرات الصورية والدلالية التي تعرفها سائر وحدات اللغة من ظهورها إلى وقتنا الراهن أو إلى حين انقراضها إذا كانت جزءا من الرصيد اللغوي المضمحلّ.

لقد دفعت أهمية التأثيل اللغوي بعض العلماء إلى وضع معاجم تأثيلية تهتم بالبحث عن الأصول الأولى لظهور الألفاظ بلغة محددة أو بمجموعة من اللغات بينما يهتم المعجم التاريخي إضافة إلى ما سبق بتحديد مجمل التحولات الصورية والدلالية والاستعمالية التي يعرفها كل لفظ مع ذكر شاهد أو شواهد عن كل استعمال وتحديد تاريخ كل استعمال بحسب المعطيات المتوفرة.

من الثمار التي يمكن جنيها بالانتهاء من تصنيف المعجم التاريخي للغة العربية: أن نحصل على معاجم تاريخية متخصصة متعددة بتعدد العلوم والفنون والتقنيات، يصحّ أن ننعتها "معاجم تاريخية خاصة" خرجت من صلب المعجم التاريخي العام للغة العربية يلزم تطويرها لتستقل عن مهدها الأول.

ومن بين المعاجم التي يمكن أن تتولد كذلك عن المعجم التاريخي للغة العربية:

- 1- معجم المترادفات
- 2- معجم المشتركات اللفظية
- 3- معجم الأضداد
- 4- معجم المعرب والدخيل
- 5- معجم الألفاظ المتداولة
- 6- معجم الرصيد اللغوي للناشئين
- 7- معجم غير الناطقين بالعربية
- 8- معجم الأوزان
- 9- معجم القوافي
- 10- معجم الأمثال والحكم
- 11- معجم المتلازمات اللفظية
- 12- معجم الأماكن
- 13- معجم الأعلام
- 14- معجم المختصرات والرموز

من مميزات اللغة الاشتقاقية تولد مفرداتها من جذور (أو أصول)، ما جعل معظم معاجم الأسلاف وقواميسهم تستند إلى هاته المسلمة، باستثناء معاجم المعرّب والدخيل التي يؤمن مصنفوها بمبدإ حظر الاشتقاق من الألفاظ الأعجمية مع أن اللغة (أو بالأحرى مستعمليها) اخترقت هذا القانون أكثر من مرّة.[1]

أما عن اختلاف المعجميين في تحديد جذور بعض الكلمات، فراجع حتما إلى حدوث "الإبدال" في حرف من حروفها [2]، إضافة إلى التردد في تحديد مهدها في حالة ما إذا كانت من الدخيل.

لا شك أن أهم رهانات تصنيف المعجم التاريخي للغة العربية: موضوع استثمار مضامين المخطوطات العربية غير المحققة وغير المنشورة التي لا زالت أسيرة بسائر المكتبات العربية والغربية، ولا يمكن الادعاء بحصر شامل لنصوص وشواهد عصر من العصور دون استقراء ما يتواجد بمتون هاته المخطوطات، وقد بذل الدارسون العرب جهدا لا يستهان به في مجال حصر عناوين هذا المورد المعين من خلال تأسيس مشروع "الفهرس الموحد"، ولا زال الحلم مستمرا في إمكانية نشر هذه النفائس بعد تحقيقها تحقيقا علميا.

مضى زمن إدراج تناسل الدلالات بعضها عن بعض ضمن الاستعمال المجازي للغة والانزياح والعدول، وحان اعتبار هذا التناسل شكلا من أشكال التطور اللغوي، إن متطلبات اللغة في وقتنا الراهن وحاجتها إلى تفعيل آليات التوليد لمواجهة المستقبل يستلزم إقصاء النظرة المحافظة التي تنبذ المولدات بما فيها تلك الواردة بكتب اللحن.

قد يستغرب المرء إذا بحث عن أثر المعجم التاريخي للغة العربية ضمن ألف وخمسمائة معجم عربي صنف إلى حدود القرن العشرين (بحسب إحصاء الباحث أحمد الشرقاوي إقبال، معجم المعاجم، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1997)، فيعود خائبا من دون الظفر بما يأمل، إن أسباب هذا الغياب متعددة لا يسع المقام للتفصيل فيها غير أن تطور الصناعة المعجمية بالقرن الماضي وتوافر الكثير من المعاجم التاريخية بالعديد من اللغات الحضارية يشكل الحافز الأكبر لسدّ هذا الخلل بلغتنا العريقة.

حريٌ بنا مع ذلك أن لا ننساق وراء ما وُجّه من نقد في موضوع قصور اللغويين العرب الأقدمين في الاهتمام بالمناحي التاريخية لدلالات الألفاظ ورصد الفترات الزمنية لكل استعمال من استعمالاتها، لنعتبر "كتاب الزينة في الكلمات الإسلامية العربية" لأبي حاتم الرازي (ت 322 هـ) مدخلا بسيطا وجزئيا للمعجم التاريخي الذي يحلم به كل غيور على لغة الضاد، لا سيما أن المؤلف استعان في تتبع التحولات الدلالية لقائمة من الألفاظ العربية بشواهد قرآنية وشعرية من عصور الاحتجاج مما يؤكد أن الاستشهاد في العمل المعجمي سنة عربية موروثة عن الأسلاف قبل أن تنتقل إلى الصناعة المعجمية باللغات الغربية.

1- كما يتجلى في لفظ "مُدرهَم"، أي: مستدير الشكل، و"مُزرّج"، أي: شارب "الزرجون" وهي الخمر بلون الذهب في الفارسية.

2- ك: "بخس" و"بخص") أو "القلب" (ك: "جذب" و"جبذ")، والى دخول الألفاظ الأعجمية إلى حظيرة اللغة العربية مع أن لها أكثر من صيغة (ك: "طبرزد" و"طبرزذ" و"طبرزل" و"طبرزن" بمعنى السكر وهي ذات أصل فارسي.

إن الأهمية التي أصبحت تحظى بها المدونة في الصناعة المعجمية الحديثة تستوجب إيلاء العناية اللازمة لبناء مدونة شاملة للغة العربية تنزّل المعاجم اللغوية والاصطلاحية المتوفرة منزلة المصادر الثانوية ضمن مصادر المعجم التاريخي.

إن اشتراط المعجم التاريخي الشامل للغة العربية الاستناد إلى مدونة لغوية شاملة لا يحتاج إلى برهان فمن شأن تصنيف مدونة من هذا النوع ~ وهو العمل المندرج ضمن مرحلة الجمع عند ابن منظور~ أن تكون أصدق تمثيلية لألفاظ اللغة وتراكيبها ومختلف تقلباتها في مجاري الكلام المستعمل.

وإذا كان الخليل بن أحمد الفراهيدي قد جمع مادة معجمه الكبير من بوادي الحجاز ونجد وتهامة وهي مدونة كتاب العين فإن بناة المعجم التاريخي للغة العربية ملزمون بجمع مدونة هذا التصنيف من عربية نجد والحجاز قديما وحديثا ومن عربية العراق والشام وبلاد الكنانة وبلاد المغرب والأندلس دون إغفال عربية المهجر مع عدم الاقتصار على المصادر الشفهية كنهج الخليل وإنما تتجوزها إلى مصادر مكتوبة تنتمي إلى عصور مختلفة مستمدّة من مجالات متعددة تنهل من الوثائق والمستندات ومن المنشور بالأعمال الإبداعية (قصة رواية مسرح) والأبحاث العلمية والمعاجم.، وهي مدونة على الرغم من إمكانية توفرها على بلايين الألفاظ والتراكيب وإمكانية جمعها من مناطق شاسعة حيث تنتشر العربية فإن عملية تدوينها وتصنيفها لا تستلزم أربعة عقود زمنية: المدة التي قضاها "النضر بن شميل" (ت 204 هـ) في مشافهة الأعراب وتدوين كلامهم، وذلك لسببين: أولهما إمكانية تظافر جهود عدة متخصصين للقيام بهذا العمل، ثانيا: انتشار التقنيات المعلوماتية وتوظيفها في عمليات التدوين والجرد والتصنيف، فقد أصبح في العصر الراهن من المتعذر الحديث عن المدوّنة باستبعاد الحاسوب والقراءة الآلية للنصوص المدوّنة.

قد يتبادر إلى ذهن البعض أنه بإمكان بناة المعجم التاريخي للغة العربية استثمار مواد "الذخيرة اللغوية" بدل صرف الوقت والمال في بناء مدونة شاملة، والواقع أن "الذخيرة" التي نادى أصحابها ببنائها منذ عقود زمنية لم يتشكل منها إلى حدّ اليوم سوى النزر اليسير مما تنشده من جمع تراث العربية في مختلف الحقول والعصور والمستويات اللغوية، علاوة على أن موادّ الذخيرة في حال توفرها لن تخدم مشروع المعجم التاريخي سوى إذا زودت بمحركات بحث آلية قادرة على تصنيف المواد وترتيبها واستخراج مشتقاتها واستعمالات مفرداتها في تأليفات متنوعة.

مهمة التأريخ للكلمات العربية ولمشتقاتها بمختلف استعمالاتها ولتعابيرها الاصطلاحية منذ ظهورها إلى وقتنا الراهن ليس بالأمر الهيّن الذي يتحقق بمجرّد جرّة قلم وإنما هو عمل يتطلب الكثير من الجهد والمثابرة والتضحية والدعم، لا سيما حينما يتعلق الأمر بالتأريخ لعناصر لغة تمتدّ جذورها لأزيد من ثمانية عشر قرنا ما يفسر تباطؤ المشاريع التي اعتزم الغيورون على العربية تنفيذها في هذا الإطار، بالنظر إلى الفروق الزمنية القائمة بين الاستعمال وعملية تدوين المستعمل ثم المهمل، وبالنظر كذلك إلى اختلاف الدارسين في تحديد الاستعمالات الأولى للغة، أهي المعاني الحقيقية تتلوها المجازية أم أنّ العكس يتمّ في سياق تحول الاستعمال من الحقيقي إلى المجازي بحسب العامل الزمني، وتحول المعاني العامة إلى خاصة ثم قلب هذه المعادلة بعودة المعاني الخاصة إلى معاني عامة كما يتوضح في ولوج الكثير من المصطلحات نطاق اللغة العامة.

هناك من الباحثين من يرى أن بناء المعجم التاريخي للغة العربية يستوجب مائة سنة من العمل المستمر لتحقيق هذا المشروع ولإخراجه إلى حيز الوجود، وهناك باحثون آخرون يرون أن تكثيف الجهود واستمرار الدعم اللازم من شأنه أن يحقق هذا المشروع في ظرف زمني لا يتعدى خمسة عشر سنة، حجة الفريق الأول أن "معجم أكسفورد" للغة الإنجليزية استغرق أزيد من ثمانية عقود من العمل من سنة 1859 إلى سنة 1933 تاريخ صدور أول نشرة كاملة من هذا المعجم علما أن تاريخ اللغة الانجليزية لا يتعدى ألف سنة.

من التساؤلات الملحة التي تشغل أذهان كل فريق ينوي خوض مغامرة تصنيف هذا المشروع:

- أيّ نظام ترتيب يجدر اتباعه؟ هل ترتيب المواد بحسب الجذور؟ أم بحسب المشتقات؟ أم ترتيب هجائي؟ أم ألفبائي (أبجدتي)؟ وأيها أنسب لتصنيف هذا النوع من المعاجم؟ وكيف يتصرف المصنفون مع المعربات والألفاظ الدخيلة التي لا تتوفر على أصول اشتقاقية في اللغة العربية؟

- هل تدوّن مداخل المعجم (من الأسماء والصفات) معرّفة أم مجردة من التعريف؟ مع ما يقتضيه الاختيار من مطابقة بين المعرّف والشرح في التعريف والتنكير؟ (مع العلم أن بعض المداخل المندرجة ضمن المتلازمات اللفظية تستلزم التنكير مثل "مجلس النواب"، "مجلس المستشارين" والبعض الآخر يستلزم التعريف مثل "الأمم المتحدة"~ "الدول النامية"~ "البيت الأبيض").

- هل تدوّن مداخل المعجم محرّكة (مشكولة) كليا أو جزئيا أم غير محرّكة؟

- هل نعطي الأولوية في ترتيب المعاني للمعيار الزمني بتقديم المعنى الأول على المعنى اللاحق أم نستند في ترتيب معاني اللفظ بتقديم الأصلي على الفرعي والمألوف على الغريب والحسي على المعنوي المجرّد والحقيقي على المجازي؟

- هل يلزم تقديم الأسماء على الأفعال وفقا للنظرية البصرية التي تجعل الأسماء أصل الاشتقاق؟ أم تقديم الأفعال على الأسماء تبعا للنظرية الكوفية في أصل الاشتقاق؟

- هل تلزم الإشارة إلى جميع التغيرات التي تلحق الألفاظ في حالة وقوعها بما فيها تغيرات القلب والإبدال وفك الإدغام أم من شأن الإحاطة بكل هاته التغيرات أن يسهم في تضخيم حجم البنيات الصغرى للمعجم (بما تضمه من معلومات صوتية وصرفية ونحوية ودلالية وتداولية عن المدخل المعجمي)؟

- هل نشير في التحليل الصرفي لبعض المداخل إلى تميّز العربية عن نظيراتها من الساميات بتوظيف التنوين كأداة للتنكير، والتفريق بين جموع القلة وجموع الكثرة، واستخدام أوزان لا نظير لها بشقيقاتها من اللغات، كـ"افعنلى" و"افعللّ" و"افعالّ" وما تترجمه من نحو إلى التخصيص الدلالي وقابلية للتطور للتعبير عن المعاني النامية؟ أم أن هذه الإشارات تندرج ضمن اختصاص الدراسات المقارنة؟

- هل من اللازم ~ بخصوص تحديد أفق استثمار آلية الإحصاء في تعريف المداخل المعجمية~ أن يشير بناة المعجم التاريخي إلى نسب تردد الصوامت والمصوتات بالجذور (الأصول) العربية وقوانين التآلف والتنافر بينها وحالات الإدغام؟ أم أن هاته المعلومات يجب أن تخصص بتأليف مستقل ينتمي إلى مجال لسانيات العربية؟

- هل يمكن لكتب اللحن أن تغني الدارس عن تتبّع المولدات في الوثائق الديوانية والمراسلات الإخوانية ومستحدثات الفنون والتقنيات؟ بما أن هذه التآليف تجمع رصيدا معجميا ينتمي إلى كل هذه المجالات.

- أيّ المعايير تصلح للتمييز بين الألفاظ المأنوسة والحوشية والغريبة (الدخيلة) في متن يُصنف لفئات متنوعة من المستعملين؟

- ما الموقف الذي يلزم تبنيه تجاه المهمل؟ وأي أنماط الألفاظ المهملة جديرة بالجرد والتقصي والنظر في إمكانية استثمارها لسدّ الفراغ المعاين في مواجهة الدخيل المتزايد يوما بعد يوم؟ هل المهمل المغيّب بجميع المعاجم؟ أم المغيّب بمعاجم الأسلاف والحاضر بمعاجم المتأخرين؟ أم الحاضر بمعاجم الأسلاف والمغيّب بمعاجم المتأخرين؟ وما هي القوانين التي يُستحسن الاحتكام إليها لاستخلاص ما تقبله أنساق العربية الصوتية والصرفية؟

نُخصص العدد الحادي عشر من مجلة "مصطلحيات" لمحور: القاموس التاريخي: قضاياه الوصفية والتصنيفية" لمحاولة تلمّس إجابات عن هذه الإشكالات عبر مجموع المقالات التي يتضمنها العدد، وكذلك عبر الحوار الذي أجرته هيئة تحرير المجلة مع الأستاذ الدكتور عبد العلي الودغيري، وأخيرا بقراءة مفصّلة للسفر القيّم الذي صنفه الأستاذ الدكتور علي القاسمي في هذا الموضوع.

نأمل أن تحقق مواد هذا العدد ~ المهداة إلى المرحوم الأستاذ الدكتور محمد رشاد الحمزاوي أحد أقطاب الدرس المعجمي والمصطلحي~ مبتغاها لدى جمهور المجلة المتعطّش إلى الأبحاث الأكاديمية المتخصّصة.